IUG Journal of Islamic Studies
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-5201
P-ISSN: 2410-8715
IUGJEPS
Vol 31, No 2, 2023, pp 246 -258

Received on (16-08-2022) Accepted on (11-10-2022)

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.31.2/2023/11

دراسة الألفاظ التي جاءت في أسانيد بعض الأحاديث؛ كلفظة: "عن الصحابي رَفَعَه" أو "عن الصحابي رِوَايَة"، ونحوها، ومعرفة دلالتها على رفع الحديث من عدمه ـ صحيح البخاري نموذجًا

Dr. Humoud N. Aldabbous [*1]
Department of Hadith - College of Sharia - Kuwait University[*1]

[*]Corresponding Author: Dr.aldabbous@gmail.com

Abstract:

this research studies Terminology in the chain of transmission of Hadith, such as "informed by a companion" or "attributed to the prophet by a converter" and recognizing its evidence to attribute the hadith to the prophet or not – studying Bukhari's book as a sample of this terminology, to discuss on this topic, I was inspired by is that the one who looks at the hadiths that are mentioned with this terminology, and did attributed to the Prophet, peace and blessings be upon him - finds a question in his mind which is: Are these hadiths untraceable or traceable, and how do we know that, this question is what motivated me to address To discuss this topic, and to know the words of the scholars on it, the researcher concluded that these terms mean that the hadith is raised to the Prophet, may God's prayers and peace be upon him-, and that all the hadiths that were mentioned in Sahih Al-Bukhari and these words were mentioned in their foundations were not associated with the Prophet, peace and blessings be upon him - Al-Bukhari has mentioned it In his Sahih with other chain of Narrators, in which it is permissible to attribute the hadith to the Prophet, may God's prayers and peace be upon him.

Keywords: Rafaoh – Rewaht – Esnaad – Bukhari

Studying Terminology in the chain of transmission of Hadith, such as "informed by a companion" or "attributed to the prophet by a converter" and recognizing its evidence to attribute the hadith to the prophet or not – studying Bukhari's book as a sample

د. حمود نايف الدبوس[1]
قسم الحديث-كلية الشريعة-جامعة الكويت[1]

الملخص:

البحث عبارة عن دراسة الألفاظ التي جاءت في أسانيد بعض الأحاديث، كلفظة: "عن الصحابي رَفَعه" أو "عن الصحابي روَايَة"، ونحوها، ولم تسند إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومعرفة دلالتها على رفع الحديث من عدمه، وقد جعلت صحيح البخاري نموذجًا لدراسة هذه الألفاظ، وكان منهجي في البحث قائم على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث قمت باستقراء كتب علوم الحديث؛ لأنظر في أقوال أهل العلم على هذه الألفاظ، وكذا استقراء صحيح البخاري؛ لأنظر في الأحاديث التي جاء فيها بعض هذه الألفاظ، ثم بعد ذلك قمت بتحليل هذه النتائج التي جُمِعَتْ، ومعرفة طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث التي ورد في أسانيدها هذه الألفاظ، ومعرفة هل روى البخاري هذه الأحاديث بأسانيد أخرى مصرح فيها برفع الحديث أو لا، والذي دعاني للبحث في هذا الموضوع أنَّ الناظر إلى الأحاديث التي جاء في إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، يجد عدة أسئلة في ذهنه، وهي هل هذه الأحاديث موقوفة أو مرفوعة، وكيف لنا معرفة ذلك؟ وما هي طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث إن وُجِدَتْ؟ وقد توصل الباحث إلى أن هذه الألفاظ معناها أن الحديث مرفوع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأن جميع الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري وجاء في أسانيدها هذه الألفاظ أنَّ البخاري قد أخرجها في صحيحه بأسانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

كلمات مفتاحية: رَفَعه – رِوَايَة – إسناد – البخاري.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد، فهذا البحث عبارة عن دراسة الألفاظ التي جاءت في أسانيد بعض الأحاديث، كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به" أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، ومعرفة دلالتها على رفع الحديث من عدمه، وقد جعلت صحيح البخاري نموذجًا لدراسة هذه الألفاظ.

وتكمن **أهمية البحث** في عدَّة أمور:

1- حرص العلماء على معرفة اتصال الإسناد وانقطاعه، وعلى معرفة رفع الحديث ووقفه.

2- إبراز مدى عناية العلماء بعلوم الحديث، ومدى توسُّع علومه.

3- مكانة صحيح البخاري بين الكتب الحديثية، وأنه يأتي في المرتبة الأولى بعد القرآن الكريم، وأنَّ الأحاديث الواردة فيه مما أجمعت الأمة الإسلامية على صحتها.

مشكلة البحث:

الناظر إلى الأحاديث التي جاء في إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، يجد عدة أسئلة في ذهنه، وهي هل هذه الأحاديث موقوفة أو مرفوعة، وكيف لنا معرفة ذلك؟ وهل أخرج البخاري في صحيحه بعض هذه الأحاديث التي وَرَد في أسانيدها بعض هذه الألفاظ؟ وما هي طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث إن وُجِدَتْ؟

فهذه الأسئلة هي التي دفعتني إلى التطرق لبحث هذا الموضوع، ومعرفة كلام العلماء فيه، وقد جعلت صحيح البخاري نموذجًا لأهمية كتابه.

أهداف البحث:

1- معرفة دلالة هذه الألفاظ على رفع الحديث من عدمه.

2- بيان طريقة البخاري في إخراج الأحاديث التي ورد في أسانيدها هذه الألفاظ.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة خاصة تعنى بدراسة هذه الألفاظ ولكن تكلم علماء الحديث بشكل عام عليها عند كلامهم على الأحاديث الموقوفة التي لها حكم الرفع، ومن هؤلاء العلماء التي ذكروها ابن الصلاح في "المقدمة"، وابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح"، وفي "نزهة النظر"، والسخاوي في "فتح المغيث"، والسيوطي في "تدريب الراوي"، وغيرهم[1].

وقد أفرد الكلام عليها الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية في أصول علم الرواية" في باب خاص عنونه بـ: "بَابٌ فِي قَوْلِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ: يَرْفَعُ الْحَدِيثَ وَيَنْمِيهِ وَيَبْلُغُ بِهِ وَرِوَايَةً"[2]، ولكن لم يتوسع في هذا الباب حيث ذكره في أقل من صفحة، فناسب أن تُجْمَعَ هذه المعلومات المتفرقة في بحث مستقل يُسَهِّل على الباحثين الوقوف على جزئيات هذا الموضوع.

منهج البحث: البحث قائم على منهجين:

الأول: المنهج الاستقرائي: حيث قمت بالبحث في كتب علوم الحديث؛ لمحاولة الوقوف على كلام أهل العلم في هذه الألفاظ، وكذا استقراء صحيح البخاري للوقوف على الأحاديث التي رُويت في صحيحه وجاء في إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[1] – ابن الصلاح، علوم الحديث (ص50). ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (مج2/490-493). نزهة النظر شرح نخبة الفكر، (ص54). السخاوي، فتح المغيث (مج1/218-220). السيوطي، تدريب الراوي (مج1/285- 286).

[2] – الخطيب البغدادي، الكفاية في أصول علم الرواية، باب في قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث وينميه (مج2/229-231).

الثاني: المنهج التحليلي: حيث قمت بدراسة هذه الأحاديث التي جُمِعَتْ، ومعرفة طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث التي ورد في أسانيدها هذه الألفاظ، ومعرفة هل روى البخاري هذه الأحاديث بأسانيد أخرى مصرح فيها برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو لا.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، ومطلبين، وخاتمة:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، والهدف منه، ومنهجي فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد، وفيه تعريف الحديث المرفوع والموقوف، وحكم الاحتجاج في كلٍّ منهما.

المطلب الأول: رأي العلماء في دلالة هذه الألفاظ على رفع الحديث من عدمه.

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث الواردة في صحيح البخاري التي جاء في أسانيدها هذه الألفاظ ولم تسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

وأسأل الله تعالى التوفيق والإعانة، وأن يجعل عملي خالصًا لوجهه، وأن يريني الحق حقًّا، ويرزقني اتباعه، وأن يريني الباطل باطلًا ويرزقني اجتنابه.

التمهيد

من الأمور المهمة التي ينبغي على الباحث أن يعتني بها التمييز بين الحديث المرفوع والموقوف؛ لما يترتب على ذلك من حكم الاحتجاج في كلٍّ منهما، وفي هذا التمهيد سنتطرق إلى أمرين رئيسين قبل الشروع في دراسة البحث:

الأول: تعريف الحديث المرفوع، وحكم الاحتجاج به.

والثاني: تعريف الحديث الموقوف، وحكم الاحتجاج به.

الأمر الأول: تعريف الحديث المرفوع وحكم الاحتجاج به.

المرفوع لغة: اسم مفعول من "رُفِعَ"، وهو خلاف الوضع والخفض، قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": "رَفَعَ: الراء والفاء والعين أصل واحد، يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعًا; وهو خلاف الخفض"[3].

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية[4].

ويخرج منه ما أضيف إلى غيره من الصحابة –رضي الله عنهم– أو التابعين أو من دونهم، ويشمل ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– من حديث سواء كان صحيحًا أم غير صحيح، متصلًا كان أم منقطعًا.

وأما حكمه من ناحية الصحة والضعف؛ فمنه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، ومنه الموضوع على حسب توفر شروط القبول فيه من عدمها.

وأما حكم الاحتجاج به، فإذا صح سند الحديث، وسلم من العلة، وتوفرت فيه شروط الحديث الصحيح أو الحسن، وجب العمل به، وصح الاحتجاج به، سواء كان في الفقه أو العقائد، كونه صادرًا من النبي –صلى الله عليه وسلم– كحجية القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١ ﴾ [الأنفال: 1]، وقال تعالى:﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ١٢﴾ [التغابن: 12]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ

[3] –ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة "رفع" (مج423/2).

[4] – انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص45). السخاوي، فتح المغيث (مج178/1). السيوطي، تدريب الراوي (مج273/1).

مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا٣٦﴾ [الأحزاب: 36]، وقد صح الحديث عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، أَنَّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "كُلُّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: يا رسول اللهِ، ومن يأبى؟ قال: مَنْ أطاعني دخل الجنة، وَمَنْ عصاني فقد أبى"[5].

الأمر الثاني: تعريف الحديث الموقوف وحكم الاحتجاج به.

الموقوف لغة: الموقوف اسم مفعول من "وُقِفَ"، وهو المكث وعدم الحركة[6].

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل[7].

قال ابن الصلاح في "علوم الحديث": "وهو ما يُرْوَى عن الصحابة –رضي الله عنهم– من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يُتَجَاوَزُ به إلى رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم، ثم إِنَّ منه ما يَتَّصِلُ الإسناد فيه إلى الصحابي، فيكون من الموقوف الموصول، ومنه ما لا يتصل إسناده، فيكون من الموقوف غير الموصول"[8].

وأما حكم الاحتجاج بالحديث الموقوف فإنَّ المحدثين والأصوليين اتفقوا على أن الحديث الموقوف الذي حكمه الرفع يصلح للاحتجاج إن توفرت فيه شروط الصحيح أو الحسن، وحُكْمه حكم الحديث المرفوع في الاحتجاج، وأما الحديث الموقوف الذي صح نسبته إلى الصحابي، ولم يكن له حُكْم الرفع، كفتوى الصحابة في بعض المسائل وآرائهم، فإن العلماء اختلفوا في ذلك، والمسألة فيها تفصيل يطول[9]، ولكن يمكننا أن نلخص جواب المسألة بأمور، نستخلص منها حكم حجية الحديث الموقوف، فنقول:

أ – الإنسان متعبد بطاعة الله –تعالى– ورسوله، وأما طاعة غير الله –تعالى– وغير الرسول فهي تبع لطاعة الله والرسول، فيكون الاحتجاج بالكتاب والسنة، وحتى الأدلة الأخرى كالإجماع والقياس وغيرهما راجعة إلى الدليل من الكتاب والسنة.

ب– الصحابة –رضي الله عنهم– مع فضلهم ومكانتهم فهم بشر، يخطئون ويصيبون، والغالب فيهم الإصابة في القول والفعل.

ج– الأخذ بأقوال الصحابة –رضي الله عنهم– وأفعالهم آكد وأولى من الأخذ بأقوال غيرهم وأفعالهم؛ لكونهم من أعلم الناس وأتقاهم.

د– إذا ورد لدينا في مسألة معينة أقوال للصحابة، وكانت متفقة، وقد اشتهر هذا القول بين الصحابة الآخرين، ولا منكر له، فالأخذ بهذا القول ملزم وواجب، فإن ذلك يعد إجماعًا لهم على ذلك القول.

هـ– إذا ورد لدينا في مسألة معينة أقوال للصحابة، لكنها مختلفة، فنأخذ الأقرب من هذه الأقوال لِمَا ثبت من أدلة.

و– إذا ورد لدينا في مسألة معينة قول لصحابي، ولم يرد فيه قول لغيره، أو ورد عن غيره ولكن لا يبلغ الكثرة، أو لم يشتهر بينهم، فليس هذا القول حجة يلزم الأخذ به، وإن كان قوله يقدم على غيره.

ز– إذا ورد لدينا في مسألة معينة قول لصحابي، وكان قوله له حُكم الرفع فالأخذ بهذا القول ملزم وواجب، وحُكْمه حكم الحديث المرفوع في الاحتجاج.

وبعد أن فصلنا بالإجابة يمكننا أن نُجْمِل القول فيها فنقول: أقوال الصحابة وأفعالهم ليست بحجة ملزمة للناس إلا إذا كان قولهم وفعلهم إجماعًا منهم أو كان قولهم له حُكم الرفع.

---

[5] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (مج9/92رقم الحديث7280).

[6] – انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة "وقف"، (مج6/135).

[7] –انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص151–160). ابن الصلاح، علوم الحديث (ص46). فتح المغيث، السخاوي (مج1/187–190). السيوطي، تدريب الراوي (مج1/274).

[8] – ابن الصلاح، علوم الحديث (ص46).

[9] –الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه (مج8/55–82). الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام (مج4/149– 155). ابن مفلح، أصول الفقه (مج4/1450– 1485). وانظر: الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (مج1/271– 284). الجديع، تيسير علم أصول الفقه (ص215– 219).

وبعد أن تبين للقارئ الفرق بين الحديث المرفوع والموقوف من ناحية التعريف والاحتجاج، آن الأوان في الشروع في بيان الألفاظ التي وردت في أسانيد بعض الأحاديث كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به"، أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، وهل هذه الأحاديث التي وردت في أسانيدها هذه الألفاظ من الحديث المرفوع أو الموقوف.

المطلب الأول

رأي العلماء في دلالة هذه الألفاظ على رفع الحديث من عدمه

اهتم العلماء بأسانيد الأحاديث، ومن الأمور التي اهتموا بها تلك الألفاظ التي وردت في أسانيد بعض الأحاديث؛ كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به" أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، وقد تكلموا على صيغ ألفاظها الواردة، وعلى دلالتها على رفع الحديث من عدمه.

ومن خلال النظر إلى الأسانيد التي وردت بها هذه الألفاظ، وكذا كلام العلماء، نجد أن الصيغ، هي: "يرفعه، رَفعه، رفع الحديث، يبلغ به، يَنْمِيه، رواية، يرويه، مرفوعًا، يُسْنده، يأثره، رواه".

وأما بخصوص دلالتها على رفع الحديث من عدمه فإن هذه الألفاظ وطريقة ورودها على قسمين:

القسم الأول: أن تأتي مسندة إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، ومثال ذلك: "عن الصحابي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم" أو "عن الصحابي يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم"، فهذه دلالتها صريحة على الرفع.

القسم الثاني: أن تأتي غير مسندة إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، فهذه الألفاظ كناية عن رفع الحديث إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، والحديث يعتبر حديثا مرفوعا، وهذا عليه إجماع أهل العلم، وأيضا دل عليه البحث والنظر.

قال الخطيب في "الكفاية": "كل هذه الألفاظ كناية عن رفع الصحابي الحَدِيثَ وروايته إياه عن رسول اللهِ –صلى الله عليه وسلم– ولا يختلف أهل العلم أَنَّ الحُكْمَ في هذه الأخبار، وفيما صَرَّحَ برفعه سواء، في وجوب القبول، والتزام العمل"[(10)].

وقال ابن الصلاح في "علوم الحديث": "مِنْ قَبِيلِ المرفوع الْأَحَادِيثُ التي قِيلَ في أَسَانِيدِهَا عند ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ: "يَرْفَعُ الحديث، أو يَبْلُغُ به، أو يَنْمِيهِ، أو رِوَايَةً"... فَكُلُّ ذلك وأَمْثَالُهُ كِنَايَةٌ عن رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الحَدِيثَ إلى رسول اللهِ –صلى اللهُ عليه وسلم–، وَحُكْمُ ذلك عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ صريحًا"[(11)].

وقال النووي: "إذا قِيلَ عند ذكر الصحابي: يَرْفَعُهُ أو يَنْمِيه أو يَبْلُغ بِهِ أو رِوَايَة، فكله مرفوع متصل بلا خلاف".[(12)]

ويدل على أن هذه الألفاظ معناها أن الحديث مرفوع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– عدة أمور:

<u>الأمر الأول:</u> لا يوجد أحد في الإسناد بعد الصحابي تدل عليه هذه الألفاظ إلا النبي صلى الله عليه وسلم.

فقول الراوي بعد ذكر الصحابي: "يرفعه" أي يرفعه الصحابي إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– و"يبلغ به" أي يبلغ به الصحابي إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– وهكذا بقية الألفاظ.

وقد ذكر الخطيب البغدادي في "الكفاية" بإسناده عن الأثرم: "أن أبا عبد الله؛ أي: أحمد بن حنبل، قيل له: فإذا قال: "يرفع الحديث" فهو عن النبي –صلى الله عليه وسلم–؟ قال: فأيُّ شيء؟"[(13)].

---

(10) – الخطيب البغدادي، الكفاية في أصول علم الرواية، باب في قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث وينميه ويبلغ به رواية (مج2/231). وانظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (مج2/490–493). نزهة النظر شرح نخبة الفكر، (ص54). السخاوي، فتح المغيث (مج1/218–220). السيوطي، تدريب الراوي (مج1/285– 286).

(11) – ابن الصلاح، علوم الحديث (ص50).

(12) – النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (مج1/31). وانظر: النووي، التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير، (ص98).

(13) – الخطيب البغدادي، الكفاية في أصول علم الرواية، باب في قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث وينميه، (مج2/229رقم1280).

أي فعمن يكون إذا لم يكن النبي –صلى الله عليه وسلم– قالها؟! وجواب أحمد بن حنبل من باب التعجب والاستغراب، أي أنها تدل على رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الأمر الثاني: ورد في كثير من الأحاديث ذِكْرُ هذه الألفاظ بعد ذكر الصحابي مقرونة بذكر النبي –صلى الله عليه وسلم–، كـ: "يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم" أو "يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم"، وغيرها، وهذا يدل على أنَّ الأحاديث الأخرى التي وردت فيها هذه الألفاظ، ولم تُقرن بذكر النبي –صلى الله عليه وسلم– أنَّ المراد بها رَفْعُ الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

والأمثلة كثيرة جدًّا على الأمر الثاني، وسأذكر مثالين من صحيح البخاري:

المثال الأول: قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا سليمان بن حَرْبٍ، حدثنا حَمَّادٌ، عن الجَعْدِ، عن أبي رَجَاءٍ، عن ابن عَبَّاسٍ **يَرْوِيهِ**، قال: قال النبي –صلى الله عليه وسلم–: مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكَرِهَهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ لَيس أَحَدٌ يُفَارِقُ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ، إلا مات مِيتَةً جاهلية".[14]

المثال الثاني: قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا عليُّ بن عبد الله، قال: حدثنا جَرِيرٌ، عن منصور، عن سالم بن أَبِي الجَعْدِ، عن كُرَيْبٍ، عن ابن عَبَّاسٍ، **يَبْلُغُ** النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "لو أَنَّ أَحَدَكُمْ إذا أَتَى أَهْلَهُ قال بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وجَنِّبِ الشَّيْطَانَ ما رَزَقْتَنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لم يَضُرُّهُ""[15].

الأمر الثالث: كثير من الأحاديث التي رُوِيَت، وفي إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– قد رُوِيَت بأسانيد أخرى، فيها التصريح بذكر النبي –صلى الله عليه وسلم– وهذا يؤكد أن هذه الألفاظ المراد بها النبي –صلى الله عليه وسلم–[16]، وهذا الأمر من أصرح الأدلة وأقواها أنَّ هذه الألفاظ كِنَايَةٌ عن رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الحَدِيثَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

والأمثلة على الأمر الثالث كثيرة جدًّا، سنذكرها في المطلب القادم، وسنجعل صحيح البخاري نموذجًا على ذلك، وسنورد جميع الأمثلة الواردة فيه.

الأمر الرابع: كثير من الأحاديث التي رُوِيَت، وفي إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– موضوعها في الغيبيات التي لا مجال للرأي فيه، مما يدل على أنَّ هذه الألفاظ تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

والأمثلة على الأمر الرابع كثيرة، سَنُشِير إليها في المطلب القادم، عند دراسة أحاديث صحيح البخاري التي ورد فيها هذه الألفاظ.

المطلب الثاني

دراسة الأحاديث الواردة في صحيح البخاري التي جاء في أسانيدها هذه الألفاظ ولم تسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم

ذَكر أهل العلم إحدى عشرة لفظة من الألفاظ الدالة على رفع الحديث الواردة في الإسناد، وهذه الألفاظ بعضها ورد في أسانيد صحيح البخاري ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، وسأضع جدولًا يبين عدد ورود كل لفظة ثم سنشرع بدراسة هذه الأحاديث.

اللفظ	العدد
يرفعه	3
رفعه[17]	4
رفع الحديث	1

[14] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السَّمْعِ والطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ ما لم تَكُنْ مَعْصِيَةً (مج9/62 رقم الحديث7143).

[15] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب التَّسْمِيَةِ على كُلِّ حَالٍ وعند الوِقَاعِ (مج1/40 رقم الحديث141).

[16] – السخاوي، فتح المغيث، (مج1/219).

[17] – وردت هذه اللفظة أيضًا في أربعة أحاديث معلقة في صحيح البخاري لم أضعها في الجدول؛ لكونها خارج رسم الصحيح. انظر: (مج1/169رقم الحديث848)، (مج3/32)، (مج7/32)، (مج8/155).

رواية	4
يرويه	1
يبلغ به[18]، مرفوعًا، يسنده، يأثره، رواه، يَنْمِيه	لا يوجد

أولًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "يرفعه":

المثال الأول: قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا قَيْسُ بن حفص، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا شعبة، عن أبي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ، عن أنس، **يرفعه:** إِنَّ اللهَ يقول لأهون أهل النار عذابًا: لو أَنَّ لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم، قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صُلْبِ آدم، أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك"[19].

وفي موضع آخر أخرجه البخاري من طريق شعبة، عن أبي عمران، قال: سمعت أنس بن مالك –رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم: ...الحديث[20].

قال ابن حجر في "فتح الباري": "قَوْلُهُ: يَرْفَعُهُ: هِيَ لَفْظَةٌ يَسْتَعْمِلُهَا الْمُحَدِّثُونَ في مَوْضِعِ قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ ونَحْوِ ذلك"[21].

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "يرفعه" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المثال الثاني: قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا خلاد بن يحيى، حدثنا مِسْعَرٌ، حدثنا قتادة، حدثنا زُرَارَةُ بن أوفى، عن أبي هريرة، **يرفعه**، قال: إِنَّ اللهَ تجاوز لأمتي عما وسوست، أو حَدَّثَتْ به أَنْفُسَهَا، ما لم تعمل به أو تَكَلَّمْ".[22]

وأخرجه البخاري في موضعين آخرين من طريق قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم...الحديث.[23]

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "يرفعه" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المثال الثالث: قال البخاري: حدثنا عليُّ بن عبد اللهِ، حدثنا سفيان، عن عَمْرٍو، عن عكرمة، عن أبي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النبي – صلى الله عليه وسلم– قال: "إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ في السَّمَاءِ، ضَرَبَتِ المَلاَئِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لقوله، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ على صَفْوَانٍ. قَالَ –عَلِيٌّ: وقال غَيْرُهُ: صَفْوَانٍ يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ– فإذا: ﴿ فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ٢٣﴾ [سبأ: 23]، قال عَلِيٌّ، وحدثنا سُفْيَانُ: حدثنَا عَمْرٌو، عن عِكْرِمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ بهذا، قال سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ: حدثنا أبو هريرة، قال عَلِيٌّ: قُلْتُ لسفيان: قال سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قال: سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ؟ قال: نعم، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى عن عَمْرٍو، عن عِكْرِمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ، **يَرْفَعُهُ:** أَنَّهُ قَرَأَ: "فُرِّغَ"، قَالَ سُفْيَانُ: هكذا قَرَأَ عَمْرٌو، فلا أَدْرِي سَمِعَهُ هكذا أم لا؟ قَالَ سُفْيَانُ: وهي قِرَاءَتُنَا[24].

---

[18] – وردت هذه اللفظة في بعض أسانيد صحيح البخاري بعد الصحابي مقرونة بذكر النبي صلى الله عليه وسلم. انظر على سبيل الحصر: (مج1/40 رقم الحديث141)، (مج3/177 رقم الحديث2665)، (مج4/179 رقم الحديث3498)، (مج6/80رقم الحديث4701)، (مج6/148 رقم الحديث4881)، (مج9/141 رقم الحديث7481).

[19] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خَلْقِ آدم –صلوات اللهِ عليه– وذُرِّيَّتِهِ، (مج4/133 رقم الحديث3334).

[20] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، (مج8/115 رقم الحديث6557).

[21] – ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خَلْقِ آدم –صلوات اللهِ عليه– وذُرِّيَّتِهِ (مج6/369).

[22] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حَنِثَ ناسيا في الأَيْمَانِ (مج8/135 رقم الحديث6664).

[23] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاق (مج3/145 رقم الحديث2528). وكتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكُرْه (مج7/46 رقم الحديث5269).

[24] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ [سبأ: 23]، (مج9/141 رقم الحديث7481).

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "يرفعه" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "رفعه":

المثال الأول: قال البخاري: "حدثنَا مُسَدَّدٌ، حدثنا حَمَّادُ بن زَيْدٍ، عن كَثِيرٍ، عن عَطَاءٍ، عن جابر بن عبد اللهِ –رضي الله عنهما– **رَفَعَهُ**، قال: خَمِّرُوا الآنِيَةَ، وأَوْكُوا الأَسْقِيَةَ، وأَجِيفُوا الأَبْوَابَ، واكْفِتُوا صِبْيَانَكُمْ عِنْدَ العِشَاءِ، فَإِنَّ لِلْجِنِّ انْتِشَارًا وخَطْفَةً، وأَطْفِئُوا المَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ الفُوَيْسِقَةَ رُبَّمَا اجْتَرَّتِ الفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ البَيْتِ. قال: ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَبِيبٌ، عن عَطَاءٍ "فَإِنَّ لِلشَّيَاطِينِ"[25].

وأخرجه البخاري في موضع آخر من طريق حماد، عن كَثِيرِ بن شِنْظِيرٍ، عن عَطَاءٍ، عن جابر بن عبد اللهِ –رضي الله عنهما– قال: قال رسول اللهِ –صلى الله عليه وسلم–...الحديث[26].

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "رَفَعَهُ" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المثال الثاني: قال البخاري: "حدثنا قَبِيصَةُ، حدثنا سفيان، عن عبد المَلِكِ بن عُمَيْرٍ، عن جَابِرِ بن سَمُرَةَ، **رَفَعَهُ**، قال: إذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بعده، وَذَكَرَ وقال: لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا في سبيل الله"[27] .

وأخرجه البخاري في موضع آخر من طريق عبد المَلِكِ، عن جابر بن سَمُرَةَ –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: ... الحديث[28].

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "رَفَعَهُ" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المثال الثالث: قال البخاري: "حدثنا محمد بن موسى القَطَّانُ، حدثنا أبو سفيان الحِمْيَرِيُّ سَعِيدُ بن يحيى بن مَهْدِيٍّ، حدثنا عَوْفٌ، عن محمد، عن أبي هُرَيْرَةَ، **رَفَعَهُ** –وأَكْثَرُ ما كان يُوقِفُهُ أبو سفيان–[29]: يُقَالُ لِجَهَنَّمَ: هَلِ امْتَلَأْتِ، وتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، فَيَضَعُ الرَّبُّ –تبارك وتعالى– قَدَمَهُ عليها، فتقول: قَطْ قَطْ"[30].

وأخرج البخاري بعده مباشرة الحديث من طريق مَعْمَرٌ، عن هَمَّامٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه–، قال: قال النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم–: "تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ والنَّارُ، فقالت النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالمُتَجَبِّرِينَ، وقالت الجَنَّةُ: ما لِي لا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، قال الله –تبارك وتعالى– لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عبادي، وقال لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بك مَنْ أَشَاءُ مِنْ عبادي، ولِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فأما النَّارُ: فلا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ؛ فتقول: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ، ولا يَظْلِمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أحدًا، وأَمَّا الجَنَّةُ: فَإِنَّ اللهَ –عَزَّ وَجَلَّ– يُنْشِئُ لها خلقًا"[31].

وفي موضوع آخر ذكر البخاري الحديثَ مرفوعًا من طريق الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه سلم[32].

---

[25] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ فَوَاسِقُ، يُقْتَلْنَ فِي الحَرَمِ (مج4/129 رقم الحديث3316).

(26) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب لاَ تُتْرَكُ النار في البَيْتِ عند النَّوْمِ (مج8/65 رقم الحديث6293).

[27] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة (مج4/203 رقم الحديث3619).

[28] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم–:"أُحِلَّتْ لكم الغَنَائِمُ" (مج4/85 رقم الحديث3121).

[29] – قال ابن حجر في "فتح الباري" (8/597): (وقوله: "رَفَعَهُ، وأَكْثَرُ ما كان يُوقِفُهُ أبو سُفْيَانَ": الْقَائِلُ ذلك محمد بن موسى، الرَّاوِي عنه...والمعنى: أَنَّهُ كان يَرْوِيهِ في أكثر الأحوال موقوفا، ويَرْفَعُهُ أحيانا، وقد رَفَعَهُ غَيْرُهُ أيضًا).

[30] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: 30]، (مج6/137 رقم الحديث4849).

[31] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قَوْلِهِ:﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: 30]، (مج6/138رقم4850).

[32] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56]، (مج9/134 رقم الحديث7449).

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "رَفَعَهُ" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المثال الرابع: قال البخاري: "حدثنا محمد بن بَشَّارٍ، حدثنا غُنْدَرٌ، حدثنا شُعْبَةُ، عن وَاصِلٍ، عن أبي وَائِلٍ، عن عبد اللهِ، وأَحْسِبُهُ **رَفَعَهُ**، قال: "بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الهَرْجِ، يَزُولُ فِيهَا العِلْمُ وَيَظْهَرُ فِيهَا الجَهْلُ" قال أبو موسى: "والهَرْجُ: القَتْلُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ"[33].

وذكر البخاري قبله في نفس الباب، فقال: "حدثنا مُسَدَّدٌ، حدثنا عُبَيْدُ اللهِ بن موسى، عن الأَعْمَشِ، عن شَقِيقٍ، قال: كُنْتُ مع عبد اللهِ، وأبي مُوسَى، فقالا: قال النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم–: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَأَيَّامًا، يَنْزِلُ فيها الجَهْلُ، ويُرْفَعُ فيها العِلْمُ، ويَكْثُرُ فيها الهَرْجُ. والهَرْجُ: القَتْلُ"[34].

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "رَفَعَهُ" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "رفع الحديث":

قال البخاري في "الصحيح": "حدثني الحسين، حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا مروان بن شجاع، حدثنا سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عنِ ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: "الشِّفَاءُ في ثلاثة: شربة عسل، وشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نار، وأنهَى أُمَّتِي عن الكَيِّ"، **رفع الحديث**"[35].

وأخرج بعده مباشرة الحديث من طريق مروان بن شُجَاعٍ، عن سالم الأَفْطَسِ، عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ، عن النبي صلى الله عليه وسلم[36].

ومما يؤكد رفع الحديث ما جاء في متنه: "وأنهَى أُمَّتِي عن الكَيِّ"، وهذا يدل على أن القائل هو النبي صلى الله عليه وسلم.

رابعًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "رواية":

المثال الأول: قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا عَلِيُّ بن عبد اللهِ، حدثنا سُفْيَانُ، قال: الزُّهْرِيُّ، عن سَعِيدِ بن المُسَيِّبِ، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي –صَلَّى اللهُ عليه وسلم– قال: لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ، ولاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ"، قال سُفْيَانُ: وزاد فيه أبو الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ **رِوَايَةً**: "صِغَارَ الأَعْيُنِ، ذُلْفَ الأُنُوفِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمْ، المَجَانُّ المُطْرَقَةُ"[37].

وأخرجه البخاري في موضوعين آخرين من طريق الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[38].

قال ابن حجر في "فتح الباري": "قَوْلُهُ: رِوَايَةً: هو عِوَضٌ عن قَوْلُهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد وَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ محمد بن عَبَّادٍ، عن سُفْيَانَ، بِلَفْظِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووَقَعَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عن الْأَعْرَجِ بِلَفْظِ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[39].

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "رِوَايَةً" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[33] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ظهور الفتن، (مج9/48 رقم الحديث7066).

[34] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ظهور الفتن، (مج9/48 رقم الحديث7062).

[35] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، (مج7/122 رقم الحديث5680).

[36] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، (مج7/122 رقم الحديث5681).

[37][37] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قِتَالِ الَّذِينَ يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ، (مج4/43 رقم الحديث2929).

[38] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قِتَالِ التُّرْكِ، (مج4/43 رقم الحديث2928). وكتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (مج4/196 رقم الحديث3587).

[39] – ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قِتَالِ الَّذِينَ يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ (مج6/106).

المثال الثاني: قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا عَلِيٌّ، حدثنا سُفْيَانُ، قال: الزُّهْرِيُّ، حدثنا عن سَعِيدِ بن المُسَيِّبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، **رِوَايَةً:** الفِطْرَةُ خَمْسٌ، أو خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: الخِتَانُ، والِاسْتِحْدَادُ، ونَتْفُ الإِبْطِ، وتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وقَصُّ الشَّارِبِ"[40].

وأخرجه البخاري في موضوعين آخرين من طريق الزُّهْرِيُّ، عن سَعِيدِ بن المُسَيِّبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي صلى الله عليه وسلم[41].

المثال الثالث: قال البخاري في "الصحيح": حدثنا عليُّ بن عبد اللهِ، حدثنا سُفْيَانُ، عن أبي الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، **رِوَايَةً** قال: "أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ" –وقال سُفْيَانُ: غَيْرَ مَرَّةٍ –: "أَخْنَعُ الأَسْمَاءِ عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأَمْلاَكِ"، قال سفيان: يقول غَيْرُهُ: تفسيره شَاهَانْ شَاهْ[42].

وأخرج قبله الحديث من طريق أبي الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول اللهِ –صَلَّى اللهُ عليه وسلم–: أَخْنَى الأَسْمَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ عند اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ[43].

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "رِوَايَةً" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

المثال الرابع: قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا عَلِيُّ بن عبد اللهِ، حدثنا سُفْيَانُ، قال: حَفِظْنَاهُ مِنْ أَبِي الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، **رِوَايَةً**، قال: "لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مِائَةٌ إلا وَاحِدًا، لا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إلا دَخَلَ الجَنَّةَ، وهُوَ وَتْرٌ يُحِبُّ الوَتْرَ"[44].

وأخرجه البخاري في موضوعين آخرين من طريق أَبِي الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي صلى الله عليه وسلم[45].

ومما يؤكد رفع الحديث أنَّ موضوع الحديث من الغيبيات، ولا مجال للرأي فيه، وهذا يدل على أنَّ هذه اللفظة: "رِوَايَةً" تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

خامسًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "يرويه":

قال البخاري في "الصحيح": "حدثنا عليُّ بن عبد اللهِ، حدثنا سُفْيَانُ، عن هِشَامِ بن حُجَيْرٍ، عن طَاوُسٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قال: قال سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ على تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلٌّ تَلِدُ غُلاَمًا يُقَاتِلُ في سَبِيلِ اللهِ، فقال له صَاحِبُهُ – قال سُفْيَانُ: يَعْنِي المَلَكَ – قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَنَسِيَ، فطاف بِهِنَّ فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ إلا وَاحِدَةٌ بِشِقِّ غُلاَمٍ"، **فقال أبو هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ:** قال: لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَحْنَثْ، وكان دَرَكًا له في حَاجَتِه". **وقال مَرَّةً: قال رَسُولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم–:** "لو اسْتَثْنَى". وحدثنا أبو الزِّنَادِ، عن الأَعْرَجِ: مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ"[46].

وفي موضع آخر من طريق طاوس، عن أبي هريرة، قال: قال النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم: "لو قال: إِنْ شاء اللهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكان أَرْجَى لِحَاجَتِه"[47].

---

(40) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب قَصِّ الشَّارِبِ، (مج7/160 رقم الحديث5889).

(41) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، (مج7/160 رقم الحديث5891)، وكتاب الاستئذان، باب الخِتَانِ بَعْدَ الكِبَرِ ونَتْفِ الإِبْطِ، (مج8/66 رقم الحديث6297).

(42) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب أَبْغَضِ الأَسْمَاءِ إلى الله، (مج8/45 رقم الحديث6206).

(43) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب أَبْغَضِ الأَسْمَاءِ إلى الله، (مج8/45 رقم الحديث6205).

(44) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب لِلَّهِ مِائَةُ اسْمٍ غَيْرَ وَاحِدٍ، (مج8/87 رقم الحديث6410).

(45) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب ما يَجُوزُ مِنَ الاشْتِرَاطِ والثُّنْيَا في الإِقْرَارِ، (مج3/198 رقم الحديث2736). وكتاب التوحيد، باب: إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ اسْمٍ إلا وَاحِدًا، (مج9/118 رقم الحديث7392).

(46) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان، (مج8/146 رقم الحديث6720).

(47) – البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قولِ الرَّجُلِ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ على نِسَائِي، (مج7/39 رقم الحديث5242).

وبعد الانتهاء من ذكر جميع الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري وجاء في أسانيدها هذه الألفاظ نجد أن البخاري قد أخرجها في صحيحه بأسانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة الألفاظ التي جاءت في أسانيد بعض الأحاديث؛ كلفظة: "عن الصحابي رَفَعَه" أو "عن الصحابي رِوَايَة"، أو "عن الصحابي يرويه"، ونحوها، ولم تُسْنَد إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، نُسَجِّل في الخاتمة أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة:

- **أهم نتائج البحث:**

1– من خلال النظر إلى الأسانيد التي وردت بها هذه الألفاظ، وكذا كلام العلماء، نجد أن الصيغ، هي: "يرفعه، رَفعه، رفع الحديث، يبلغ به، يَنْمِيه، رواية، يرويه، مرفوعًا، يُسْنده، يأثره، رواه".

2– هذه الألفاظ معناها أن الحديث مرفوع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– ودل على ذلك أمور:

الأمر الأول: لا يوجد أحد في الإسناد بعد الصحابي تدل عليه هذه الألفاظ إلا النبي صلى الله عليه وسلم.

الأمر الثاني: ورد في كثير من الأحاديث ذِكْرُ هذه الألفاظ بعد ذكر الصحابي مقرونة بذكر النبي –صلى الله عليه وسلم–؛ كـ: "يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم"، أو "يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم" وغيرها، وهذا يدل على أنَّ الأحاديث الأخرى التي ورد فيها هذه الألفاظ، ولم تُقرن بذكر النبي –صلى الله عليه وسلم– أن المراد بها رَفْعُ الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الأمر الثالث: كثير من الأحاديث التي رُوِيَت، وفي إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– قد رُوِيَت بأسانيد أخرى، فيها التصريح بذكر النبي –صلى الله عليه وسلم– وهذا يؤكد أن هذه الألفاظ المراد بها النبي –صلى الله عليه وسلم– ، وهذا الأمر من أصرح الأدلة وأقواها أنَّ هذه الألفاظ كِنَايَةٌ عن رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الحَدِيثَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الأمر الرابع: كثير من الأحاديث التي رُوِيَت، وفي إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– موضوعها في الغيبيات التي لا مجال للرأي فيه، مما يدل على أنَّ هذه الألفاظ تعني: نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

3– ورد في صحيح البخاري أحاديث جاء في أسانيدها هذه الألفاظ، ولم تقرن بذكر النبي –صلى الله عليه وسلم–، وعند دراسة هذه الأحاديث وُجد أن البخاري قد أخرجها في صحيحه بأسانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث للنبي –صلى الله عليه وسلم–، ونستنتج من ذلك أمرين مهمين:

الأول: أن هذه الألفاظ تدل على أن الحديث مرفوع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– وإن لم تقرن هذه الألفاظ بذكر النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: عناية البخاري في صحيحه، وأنه كان يحرص على الإتيان بأسانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– وهذا فيه رفع لمكانة صحيح البخاري، ورفع لدرجة صحة أحاديثه.

- **التوصيات المقترحة:**

1– دراسة هذه الألفاظ التي لها حُكْم الرَّفع في صحيح مسلم، وكذا في السنن الأربعة.

2– دراسة الصور الأخرى للأحاديث الموقوفة التي لها حُكْم الرفع، وإفراد كل صورة منها في بحث مستقل، كقول الصحابي: "من السنة كذا"، أو قول الصحابي: "أُمرنا بكذا"، أو قول الصحابي: "كنا نفعل كذا" وغيرها من الصور.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد. (1402هـ). ***الإحكام في أصول الأحكام***، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط2، بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي.

ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد الحنبلي. (1420 هـ، 1999م). **أصول الفقه**، تحقيق: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. (1414هـ، 1994م). ***البحر المحيط في أصول الفقه***، ط1، مصر: دار الكتبي.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1424هـ، 2003هـ). ***تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي***، تحقيق: أبو معاذ طارق عوض الله، ط1، الرياض: دار العاصمة.

النووي، يحيى بن شرف. (1405هـ، 1985م). ***التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث***، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

الجديع، عبد الله يوسف. (1418هـ، 1997م). ***تيسيرُ علم أصول الفقه***، ط1، بيروت: مؤسسة الريان.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). ***الصحيح***، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، بيروت: دار طوق النجاة.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1431هـ، 2010م). ***علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح***، تحقيق: نور الدين عتر، ط16، سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1379هـ). ***فتح الباري شرح صحيح البخاري***، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، بيروت: دار المعرفة.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (1432هـ). ***فتح المغيث بشرح ألفية الحديث***، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد بن عبد الله آل فهيد، ط2، الرياض: مكتبة دار المنهاج.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1432هـ). ***الكفاية في أصول علم الرواة***، تحقيق: ماهر الفحل، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي.

ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي. (1399هـ، 1979م). ***معجم مقاييس اللغة***، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، بيروت: دار الفكر.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع. (1431هـ، 2010م). ***معرفة علوم الحديث***، تحقيق: د. أحمد السلوم، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، يحيى بن شرف. (1392هـ). ***المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج***، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (1400هـ، 1980م). ***نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر***، ط1، دمشق: مؤسسة الخافقين.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1404هـ، 1984م). ***النكت على كتاب ابن الصلاح***، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الزحيلي، محمد مصطفى. (1427هـ، 2006م). ***الوجيز في أصول الفقه***، ط2، دمشق: دار الخير.

ثانياً: المراجع مرومنة:

alamdi, eali bin 'abi eali bin muhamad. (1402h). ***al'iihkam fi 'usul al'ahkami***, (In Arabic), audited by: eabd alrazaaq eafifi, 2nd Edition, bayrut, dimashqa: almaktab al'iislamii.

abin muflahi, muhamad bin muflah bin muhamad alhanbali. (1420 ha, 1999mi). ***'usul alfiqah,*** (In Arabic),audited by: alduktur fahd bin muhamad alssadahan, First Edition, alsaeudiatu: maktabat aleabikan.

alzarkashi, muhamad bin eabd allh bin bihadir. (1414hi, 1994mi). ***albahr almuhit fi 'usul alfiqhi,*** (In Arabic),First Edition, masra: dar alkatibi.

alsyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr. (1424hi, 2003h). ***tadrib alraawy fi sharh taqrib alnawawi,*** (In Arabic),audited by: 'abu mueadh tariq eawad allah, First Edition, alrayad: dar aleasimati.

alnawawi, yahyaa bin sharaf. (1405h, 1985mi). ***altaqrib waltaysir limaerifat sunan albashir alnadhir fi 'usul alhadithi,*** (In Arabic), audited by: du. 'ahmad bin faris alsalum, First Edition, bayrut: dar alkitaab alearabii.

aljadiei, eabd allh yusif. (1418hi, 1997mi). ***tysyr ealam 'usul alfiqahi***, (In Arabic),First Edition, bayruta: muasasat alrayan.

albukhari, muhamad bin 'iismaeil. (1422h). ***alsahihi***, (In Arabic),audited by: muhamad zuhayr bin nasir alnaasir, First Edition, bayrut: dar tawq alnajati.

abn alsalahi, euthman bin eabd alrahman. (1431hi, 2010mi). ***eulum alhaditha, wyuerf bimuqadimat aibn alsalahi,*** (In Arabic), audited by: nur aldiyn eatra, 16ed, suria: dar alfikri, bayrut: dar alfikr almueasiri.

abin hajar, 'ahmad bin eulay. (1379hi). ***fath albari sharh sahih albukhari*** (In Arabic),audited by: muhamad fuaad eabd albaqi, (du.ta), bayrut: dar almaerifati.

alsskhawi, muhamad bin eabd alrahman. (1432h). ***fath almughith bisharh 'alfiat alhaditha,*** (In Arabic), audited by: da. eabd alkarim alkhudayr, wad. muhamad bin eabd allah al fuhid, 2nd Edition, alrayad: maktabat dar alminhaji.

alkhatib albaghdadiu, 'ahmad bin eulay. (1432hi). ***alkifayat fi 'usul eilm alruwati***, (In Arabic), audited by: mahir alfahala, First Edition, alrayad: dar abn aljuzi.

abin fars, 'ahmad bin faris alqazwini alraazi. (1399hi, 1979mi). ***muejam maqayis allughati,*** (In Arabic), audited by: eabd alsalam muhamad harun, (du.ta), bayrut: dar alfikri.

alhakim alniysaburi, muhamad bin eabd allah almaeruf biabn albaye. (1431hi, 2010mi). ***maerifat eulum alhadithi***, (In Arabic), audited by: du. 'ahmad alsalum, 2nd Edition, bayrut: dar alkutub aleilmiati.

alnawawii, yahyaa bin sharaf. (1392hi). ***alminhaj sharh sahih muslim bin alhajaji***, (In Arabic), 2nd Edition, bayrut: dar 'iihya' alturath alearabii.

abin hajar, 'ahmad bin ealii aleasqalani. (1400hi, 1980ma). ***nuzhat alnazar fi tawdih nukhbat alfikr fi mustalah 'ahl al'athra,*** (In Arabic), First Edition, dimashqa: muasasat alkhafiqini.

abin hajar, 'ahmad bin eulay. (1404h, 1984mi***). alnakt ealaa kitab aibn alsalahi***, (In Arabic), audited by: rabie bin hadi almadkhali, First Edition, almadinat almunawarati: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati.

alzuhayli, muhamad mustafaa. (1427hi, 2006mi). ***alwajiz fi 'usul alfiqhi,*** (In Arabic), 2nd Edition, dimashqa: dar alkhayri.